جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان الدرس

طبيعة النظام السياسي الجزائري في فترة الاحادية الحزبية

(1962-1988)

الفئة المستهدفة طلبة السنة الثانية ليسانس .شعبة العلوم السياسة

الحجم الساعي 1ساعة و 30 دقيقة في الاسبوع

أهداف الدرس:

- تعريف الطلبة بطبيعة النظام السياسي الجزائري من 1962 الى 1988

- المؤسسات السياسية و الادارية في المرحلة الانتقالية من 19مارس 1962 الى غاية سبتمبر 1963.

ملخص الدرس:

نتناول في هذه المحاضرة الاحداث التاريخية التي كانت احدى اهم الاسباب لبلورة طبيعة النظام السياسي الجزائري و التي كانت تقوم على الصراع على من يحكم بعد الاستقلال التام للجزائر ,فكانت هناك اجنحة متصارعة على السلطة ,حسم الصراع في الاخير لصالح جناح معين قائم على التحالف بين الجناح العسكري و السياسي ضد الحكومة المؤقتة التي تمثل الجناح السياسي، فكانت في فترة الصراع من 19 مارس 1962 الى غاية سبتمبر 1963 مؤسسات سياسية مؤقتة و هي المجلس الانتقالى و الحكومة المؤقتة.

مقدمة:

لا يمكننا التطرق إلى تحديد المؤسسات السياسية في النظام السياسي الجزائري دون تناول الفترة الحاسمة في تاريخ الجزائر، وهي فترة استرجاعها لاستقلالها، أين كانت الصراعات حادة بين قادة الثورة، لكن الؤال المطروح هو:ما هي طبيعة الصراعات التي كانت سائدة في تلك الفترة؟ وهل كانت لتلك الصراعات أثر مباشر في بلورة نوع النظام السياسي الجزائري طيلة فترة الأحادية الحزبية؟

عرف النظام السياسي الجزائري في ظل الأحادية الحزبية تعاقب ثلاث أنماط من الممارسات السياسية، كل نمط مثله رئيس دولة، بداية من "أحمد بن بلة" 1962-1965 ويليه الرئيس"هواري بومدين" والذي حكم 1965-1976 تحت ظل حكم الشرعية التاريخية ومن 1976- 1978 الشرعية الدستورية، وعقبه جاء الرئيس"الشاذلي بن جديد" 1979-1988 فترة حكمه في مرحلة الأحادية الحزبية.

وسنحاول دراسة طبيعة النظام السياسي الجزائري في فترة كل واحد من هؤلاء الرؤساء في مرحلة الأحادية الحزبية.5

اولا: أزمة صيف 1962 و الصراع على السلطة

ظلت الرؤية غير واضحة لدى قادة الثورة حول طبيعة النظام السياسي الذي سيقام في الجزائر عند الاستقلال، لأن مختلف مواثيق الثورة* لم تتناول هذا الموضوع لذلك بعد توقيف القتال بين الفرنسيين وجبهة التحرير الوطني، برز خلاف حاد بين زعماء الثورة حول تحديد نوع النظام السياسي الذي سينتهج لقيام الدولة الجزائرية وكذلك

* – مواثيق الثورة الجزائرية 1954–1962 هي بيان أول نوفمبر 1954، مؤتمر الصومام 1956، دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، هذا الأخير المنبثق عن مؤتمر الصومام، وهو الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني، هذه الأخيرة هي المنظمة السياسية الوحيدة لقيادة الثورة كما جاء في بيان أول نوفمبر 1954

حول من يتولى السلطة بعد إعلان الاستقلال الرسمي للجزائر، وهذا ما برز بشدة في دورات المجلس الوطني للثورة المنعقدة بتاريخ 27 ماي - 07جوان 1962 بطرابلس (ليبيا)[1].

كان الخلاف في هذا المؤتمر حول تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي يقوم بتولي العملية السياسية، وكذلك حول انتخاب القادة السياسيين الذين يقودون السلطة بعد الاستقلال.

إن سبب هذه الصراعات القائمة هو طرح مسألة السلطة قبل كل الأشياء الأخرى وفشل النخبة في انتهاج وسائل ظاهرة لحل كل الصراعات، وهذا يرجع إلى أن الخلاف القائم بين قادة الثورة لم يكن قائم على أسس طبقية أو روابط طائفية، أو دينية، أو مهنية متميزة بوضوح، بل كانت صراعات ناتجة بالأحرى عن مجموعة من الأحداث التاريخية التي خلفت رجالا تختلف وجهات نظرهم إلى السياسة اختلافا ذا مغزى[2].

وبهذا نقول أن الصراعات التي كانت تجري على الساحة في تلك الفترة كانت كلها من أجل السلطة لا من أجل بناء الدولة والمجتمع، وهذا يعود سببه لغياب النمو السياسي من ناحية، ومن ناحية أخرى كذلك لأن جبهة التحرير جمعت كل الاتجاهات الفكرية المتناقضة* التي كانت قبل ثورة نوفمبر1954 ووحدت جهودهم حول هدف واحد فقط هو تحقيق الاستقلال، ولم تسمح بتبلور أفكار أخرى داخل النخبة وقادة الثورة، تؤدي بهم إلى بناء طبقة سياسية قادرة على تولي السلطة بعد الاستقلال، وتستطيع تأمين السير في كل المجالات (اقتصادية، سياسية، اجتماعية) حتى تبنى الدولة الجزائرية.

---

[1] – عبد الله بوقفة، **الدستور الجزائري نشأة و فقها و تشريعا**. (ط**4**,**الجزائر**:**دار الهدى**,**2010**)،ص**13**.

[2] – مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار للتغير الاجتماعي والسياسي** .ترجمة: سمير كرم، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1988)، ص 87.

* – أهم التنظيمات السياسية التي كانت سائدة قبل ميلاد جبهة التحرير الوطني وهي كتلة المحافظين 1900، جماعة النخبة 1907، الحزب الإصلاحي 1919، نجم شمال إفريقيا 1926، الحزب اللبرالي 1927، جمعية العلماء المسلمين 1931، حزب الشعب 1937، الحزب الشيوعي 1935، حركة أحباب البيان والحرية 1943، الاتحاد الوطني للبيان الجزائري 1946، حركة انتصار الحريات 1946، المنظمة السرية 1947، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات 1951، اللجنة الثورية للوحدة والعمل 1945.

ثانيا. المؤسسات السياسية و الادارية في المرحلة الانتقالية 19 مارس 1962 الى غاية سبتمبر 1963:

عشية وقف إطلاق النار (19 مارس 1962) كان هناك اتجاهان متصارعان كل منهما يحاول إنهاء العملية لصالحه، خاصة وأن الاستقلال أصبح قضية أيام فقط الاتجاه الأول هو اتجاه الحكومة المؤقتة التي تكونت في سبتمبر 1958، والاتجاه الثاني هو اتجاه القيادة العامة لجيش التحرير الوطني، ففي الحين كانت إستراتيجية الحكومة المؤقتة تسبق كل ما هو سياسي على ما هو عسكري، وكانت تهيئ لتحويل السلطة إلى جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال، كانت إستراتيجية قيادة الأركان العامة للجيش قائمة، على أن للجيش أسبقية على المنظمات السياسية الأخرى[1].

مما زاد في الصراع وحسمه في الأخير لصالح الجيش هو عدم الانسجام والتكامل والتفاهم في تركيبة وتشكيلة الحكومة المؤقتة بشكل يمكنها من التمسك بكل ما تقرره حيث كان الخلاف بين قادتها أو أعضائها الرئيسيين الذين انقسموا إلى فريقين، فريق يضم "أحمد بن بلة" و"محمد خيضر" وهو متحالف مع القيادة العامة لأركان الجيش، وفريق يضم الأعضاء الأخرين للحكومة المؤقتة... الخ.

كانت الحكومة المؤقتة تعتبر نفسها صاحبة الشرعية لممارسة السلطة إلى غاية انتخاب المجلس الوطني التأسيسي استنادا إلى المؤسسات المؤقتة* للدولة الجزائرية، والتي

---

[1]- عامر رخيلة، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1962**،(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993) ص ص 102-103.

* الفترة الانتقالية هي من (مارس-سبتمبر 62) حددتها اتفاقيات ايفيان والتي يتم وفقها النقل التدريجي للسلطات من المستعمر إلى الدولة الجزائرية وهما هيئتان:

- المحافظة السامية: وهي هيئة تنفيذية مؤقتة على رأسها محافظ سامي فرنسي.

-الهيئة التنفيذية المؤقتة: وهي عبارة عن جهاز مختلط جبهة التحرير الوطني والجزائريون من غير المؤيدين للجبهة، وأوربيو الجزائر.

قضت بأن تكون الحكومة المؤقتة هي صاحبة السلطة الحقيقية إلى غاية انتخاب مؤسسات شرعية[1].

كانت هيئة الأركان العامة للجيش بالتحالف مع أحمد بن بلة سيطالبان الحكومة المؤقتة بالانسحاب وترك المجال قبل الانتخابات وإخلاء الساحة لهيئة جديدة تحت سيطرتهم سميت بالمكتب السياسي[2]

إن الخلاف الذي دار بين الحكومة المؤقتة والقيادة العامة للأركان هو خلاف إيديولوجي حسب اعتقاد البعض، ملخصه هل نأخذ بالنظام الاشتراكي أو النظام الليبرالي لكن هذا الاعتقاد لا محل له من الصواب خاصة إذا علمنا أن فرحات عباس المعروف بالليبرالي في صف" بن بلة" و"محمد خيضر" المعروف بالاشتراكي، لذلك يجب توضيح طبيعة هذا الصراع بعيدا عن هذا الاعتقاد، إن هذا الصراع الذي كان يدور بين الحكومة المؤقتة وقيادة أركان الجيش هو صراع على السلطة فقط، وليس صراعا إيديولوجيا أو فكريا كما ذهبت إلى تفسيره الكاتبة مغنية الأزرق «إن الإيديولوجية في الجزائر تفهم على أنها وعي الطبقات المتصارعة على السلطة»[3].

أما الكاتب "عبد القادر يفصح" فيفسر هذا الخلاف الناشب بين الحكومة المؤقتة وقيادة أركان الجيش (أزمة صيف 1962)، على أنه اعتراض قيادة جيش الحدود قبل إعلان الاستقلال الرسمي على سلطة الحكومة المؤقتة، وهذا ما يفسر لنا أن هذا الخلاف ليس إيديولوجيا ولكن ناتج عن الطموحات المختلفة التي تغذي خصام وتنازع الأشخاص، فالصراع كان يدور بين نفس البرجوازية الصغيرة، وليس بين هذه الأخيرة وقوة أخرى،

---

[1]- صالح بلحاج، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائري من الاستقلال إلى اليوم**،(الجزائر : د،م،د،و 2010) ص ص 17-18.

[2]- **المرجع نفسه، ص 18**

[3]- مغنية الأزرق، **مرجع سابق، ص 89**.

والشعب(عمال، فلاحون) بقي غائبا مطلقا عن هذا الصراع على الرغم بأنهم يتكلمون كلهم باسمه[1]

فالبورجوازية الصغيرة ناضلت من أجل اكتساب الاستقلال في المجال السياسي لكن هذا كان منفصلا عن المجال الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي السياسة الاستعمارية في الجزائر، كانت إحدى المسببات الرئيسية في أزمة صائفة 1962[2].

قبل الاستقلال بأيام معدودة كان يخيم على الجزائر شبه حرب أهلية بين الحكومة المؤقتة والقيادة العامة لأركان الجيش، خاصة عندما أقدم رئيس الحكومة المؤقتة "بن خدة" على عزل العقيد "هواري بومدين" كقائد عام لأركان الجيش، حيث عارض "بن بلة "هذا القرار بشدة، وذهب إلى تشكيل مكتب سياسي*.

أعلن "بن بلة" من تلمسان عن طريق الراديو، عن قيام المكتب السياسي الحائز على ثقة المجلس الوطني للثورة «سلطة شرعية».

وفي جويلية 1962 أعلن الرئيس الفرنسي (ديغول) عن نتيجة الاستفتاء، والتي كانت الإعلان الرسمي عن استقلال الجزائر بقوله «إن رئيس الجمهورية الفرنسية يعلن أن فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر»[3]، وبهذه النتيجة التي حققها المناضلون والتي كانت حلم كل الجزائريين كان من المفروض أن تحل كل المشاكل العالقة والتي كانت في مجملها الصراع عن السلطة، وأن تشرع الجزائر في البحث عن مشاريع لبناء الاقتصاد الوطني والنهوض بالدولة المستقلة التي عاش مواطنوها الحرمان طيلة فترة الاستعمار.

1- Abdelkader Yefsah, **La Question du pouvoir en Algérie**. (Alger. EN.A.L. 1992). P67

2- مغنية الأزرق، **مرجع سابق**، ص ص 98-99.

* -أنشي المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني أثناء انعقاد مؤتمر طرابلس في 27 ماي-6جوان 1962 ويتكون من 7 أعضاء هم بن بلة، محمد خيضر، بوضياف، آيت أحمد، بيطاط، بن مللا والحاج، محمد السعيد، صادق مجلس الثورة على تشكيل المكتب السياسي بسيطة 33 مقابل 31 وبامتناع عضو عن التصويت، وهذا ما شكل هزيمة للحكومة المؤقتة لأنه لا يوجد عضو منها داخل المكتب.

3 - عامر رخيلة، **مرجع سابق**، ص 114.

بعد الإعلان الرسمي لاستقلال الجزائر ظهرت شخصية بن بله كشخصية كاريزماتية متعطشة للسلطة تزيح كل خصومها للظهور على مسرح السلطة وقيادتها وبعد تحالف "بومدين" مع "بن بلة" ضد الحكومة المؤقتة ظهرت هناك أحداث أخرى إلى الوجود*لكن في كل مرة كان "بن بلة" هو الذي يخرج منتصرا وهذا بدعم من قائد أركان الجيش العقيد "هواري بومدين".

1: انتخاب المجلس الوطني التأسيسي

في خضم هذه الأحداث انتخب المجلس الوطني التأسيسي، وكان اللون السياسي الغالب عليه هو الفريق الذي خرج منتصرا من أزمة الصراع على السلطة في صيف 1962، بفضل الجهود التي بذلتها جماعة تلمسان، ضم هذا المجلس 196 عضو من بينهم 16 نائب من أصل أوربي حسب اتفاقيات أيفيان، لم

عقد المجلس التأسيسي أول جلساته العادية يوم 25 سبتمبر، وصادق في تلك الجلسة على لائحة تضمنت إعلان قيام الجمهورية الجزائرية واستلام رسميا سلطات كل من الهيئة التنفيذية المؤقتة، على لسان رئيسها" عبد الرحمن فارس"[1].

---

*كان من أحداث الفترة التي سبقت الاستقلال دخول الحكومة المؤقتة إلى العاصمة بعد إعلان المكتب السياسي في تلمسان ثم وصوله إلى العاصمة وبالتالي النهاية الرسمية للحكومة المؤقتة، ابتداء من منتصف أوت اشتد الصراع بين طرفان في العاصمة هما قوات الولاية الرابعة والمكتب السياسي وذلك حول بعض الترشيحات التي كان المكتب السياسي قد أدرجها في قائمة الترشح للانتخاب المجلس التأسيسي، لكن الولاية الرابعة رفضتها، المكتب السياسي لم يأبه لتلك الاعتراضات وقام يوم 19 أوت بنشر قوائم المترشحين للمجلس التأسيسي المقرر إجراؤها في سبتمبر، أعلنت الولاية الرابعة حالة الطوارئ، وفي اليوم التالي وقعت مواجهات دامية في القصبة بين جماعة الموالية للمكتب السياسي، مجموعات الولاية الرابعة، في 24 أوت أعلنت الولاية الثالثة والرابعة الاعتراض الرسمي على الانتخابات، وهذا ما جعل المكتب السياسي يؤجل الانتخابات المقررة في سبتمبر إلى وقت لاحق ويوم 29 أوت اشهاد أخرين قوات الولاية الرابعة والتابعة للمكتب السياسي، وكان عدد القتلى كبير، هنا خرج سكان العاصمة مخترقين حظر التجول للتوسط بين المقاتلين وترديد «سبع سنين بركات»، وفي الوقت نفسه بدأت قوات قيادة الأركان بوهران السير نحو العاصمة، وكذلك قوات الجنوب التحرك نحو العاصمة، وفي يوم 30 أوت أمر المكتب السياسي قوات جيش الحدود والولايات الأولى، الثانية، الخامسة والسادسة أن تسير باتجاه مدينة الجزائر، ويوم 2 سبتمبر وقعت المواجهات الكبرى بين وحدات الولاية الرابعة، قوات جيش الحدود والولايات المؤيدة له، ويوم 4 سبتمبر طلب قائد الولاية الرابعة التفاوض مع قائد الولاية الثالثة، للتفاوض مع بن بلة ويتفق على وقف القتال وخروج الولاية الرابعة من مدينة الجزائر، على أن تقدم كل ولاية فيلقا لتكوين القوة العسكرية للعاصمة، ويوم 6 سبتمبر انعقد اجتماع آخر في pilajoly قرر المكتب السياسي بين بن بلة وخيضر ومحند والحاج والعقيد سي حسان ويوم 8 سبتمبر من قصر البخاري انطلق بومدين مع حوالي 4000 رجل من قوات جيش الحدود باتجاه المدية ثم البليدة التي وصل إليها يوم 9 سبتمبر وأعلن أن الانتخابات سوف تكون يوم 20 سبتمبر 1962 .

[1]- **المرجع نفسه**،ص 22

وظائف هذا المجلس ثلاث مهام أساسية هي: تعيين حكومة جزائرية إلى غاية إعداد الدستور، التشريع باسم الشعب الجزائري، وإعداد الدستور والتصويت عليه هذه المهام هي نظرية فقط بالنسبة للمجلس التأسيسي ، لأننا سوف نرى في الفقرات اللاحقة أن هذه المهام كانت مسندة في الحقيقة إلى هيئات أخرى غير المجلس التأسيسي [2].

وفي أول جلسة للمجلس التأسيسي يوم 25 سبتمبر 1962 والتي كان فيها اختلاف في وجهات نظر حول عمل الحكومة وعلاقاتها بالمجلس التأسيسي، وخاصة حول اقتراحات "البشير بومعزة" والتي استقرت بعد التشاور على أنه سيكون للمجلس التأسيسي الحق في تعيين رئيس الحكومة الذي يشكل قائمة وزرائه ويقدمهم له وسيعرض برنامجه للموافقة عليه. [3]

وبمجرد الاتفاق على كافة الإجراءات في المجلس التأسيسي قدم "بن بلة" بناءا على اقتراح من مكتب المجلس ترشحه إلى رئاسة الحكومة، ونال التصويت بالأغلبية بدون مناقشة، وفي يوم 28 سبتمبر قدم رئيس الحكومة "بن بلة" قائمة تشكيلة حكومته إلى المجلس، وتم في اليوم الموالي الموافقة على هذه التشكيلة بالأغلبية الساحقة وبهذا أصبح بن بلة أول رئيس حكومة للجزائر المستقلة.

في خضم هذه الأجواء المتسمة بالصراع على السلطة أعلن "بن بلة" الذي بدأ يهيمن على مسرح الأحداث السياسية عن تشكيل أول حكومة جزائرية في عهد الاستقلال يوم 29 سبتمبر 1962، والتي احتوت كل التيارات السياسية التي كانت سائدة قبل الاستقلال ماعدا أعضاء الحكومة المؤقتة المناهضة لاتجاه المكتب السياسي.

وجد في هذه الحكومة ممثلون من جمعية العلماء المسلمين (توفيق المدني) وفي المنظمة السرية OS (بن بلة، بيطاط) وعن الاتجاه الديمقراطي للبيان (أحمد فرنسيس وبومنجل) وكذا الشيوعيين (أورقان) أما مجموعة وجدة رغم تحالفها مع مجموعة تلمسان

---

[2] – **المرجع نفسه**،ص 23

3_الجريدة الرسمية للمداولات البرلمانية في الفترة (27 سبتمبر 1962),ص 10

فإنها حافظت على استقلالها وحصلت على مركزين الدفاع (العقيد بومدين والداخلية الرائد مدغري)، أما "بوتفليقة" فقد أوكلت له وزارة الشبيبة وهذا هو أول فريق حكومي يدعى لتكوين الدولة الجزائرية المستقلة القائمة على مبادئ الاشتراكية[3].

تعتبر هذه الحكومة أول تشكيلة وزارية في تاريخ الجزائر المستقلة برزت بشكل واضح الصراعات التي كانت سائدة بين النخبة السياسية.

كما قلنا سابقا أن مؤتمر طرابلس جوان 1962 قد أقر بمبدأ تحويل الجبهة إلى حزب سياسي، فإن عملية التحويل هذه كشفت لنا عن تناقضات كانت داخل المكتب السياسي، حتى مع الذين كانوا غداة أزمة صيف 62 يظهرون الانسجام، وبالتالي هذه التناقضات خلقت لنا معارضين جدد داخل المكتب السياسي هما (محمد بوضياف، حسين آيت أحمد).

هذا الموقف من القادة المعارضين للمكتب السياسي والذين كانوا أعضاء بارزين فيه خدم إلى حد كبير "بن بلة" الذي كانت سلطاته تتوسع مع مرور الأيام وخاصة بعد تخلصه من منافسين لهم وزنهم التاريخي وهما (بوضياف وآيت أحمد).[4]

لم يكن قيام المجلس التأسيسي وتشكيل الحكومة من شأنهما أن يقضيا على الخلافات التي كانت قائمة والمعارضة لاتجاه المكتب السياسي و"لبن بلة" شخصيا بقيت مستمرة، كما أن ممارسة السلطة والفوز بها من كل الأطراف المتصارعة والمتحالفة (الرئيس والجيش) لم يكن بالأمر السهل.

بدأ الخلاف بين الأصدقاء، حيث في خريف 1962 كلف كل من "بيطاط" و"محمد خيضر" وهما على التوالي عضو المكتب السياسي ورئيسه بدراسة قضية ما يجب أن يكون عليه الحزب، وفي هذه النقطة حدث خلاف بين "بن بلة" رئيس الحكومة وعضو المكتب السياسي و"بين محمد خيضر" الأمين العام للمكتب السياسي حتى وصل الأمر إلى الانتقاد

[3]-Yefsah. **Op cit**. Pp99, 100

[4]- عامر الخيلة، **مرجع سابق**، ص 115.

الموجه إلى "بن بله" حول سياسية حكومته من طرف "محمد خيضر"، وهذا ما أدى "ببن بلة" إلى عزله وبذلك أصبح مالك لزمام السلطة الحزب والدولة[5].

[5]- **المرجع نفسه**،ص 116